العدد الخامس عشر تشرين الثاني 2015

مجلة الكواكبي الحقوقية

دراسة موجزة عن محكمة الجزاء الدولية الناشئة عن معاهدة روما

عدالة لا إنتقام

منظمة الكواكبي لحقوق الانسان تطلق حملة مناصرة بعنوان عدالة لا انتقام بدعم من منظمة بيتنا سوريا

BAYTNA SYRIA بيتنا سوريا

لقاء مع انيكا فينربرغ

كود الموقع الالكتروني

www.alkawakibi-sy.org

مجلة الكواكبي الحقوقية

مجلة حقوقية مدنية شهرية تصدر عن منظمة الكواكبي لحقوق الانسان ورقيا والكترونيا

فريق التحرير

د. طلال عبد الله

أ. ثائر بلال

م. ياسمين الشام

http://www.alkawakibi-sy.org

https://www.facebook.com/ALKawakibiOrganization

r.h@alkawakibi-sy.org

العدد السابق

افتتاحية العدد ص ٣

محكمة الجزاء الدولية ٤ -٦

لقاء انيكا فينربرغ ٧ - ٨

جوشوا الموسيقي العظيم ٩

حملة عدالة لا انتقام ١٠ - ١١

اوربا وقدموس ١٢- ١٣

افتتاحية العدد

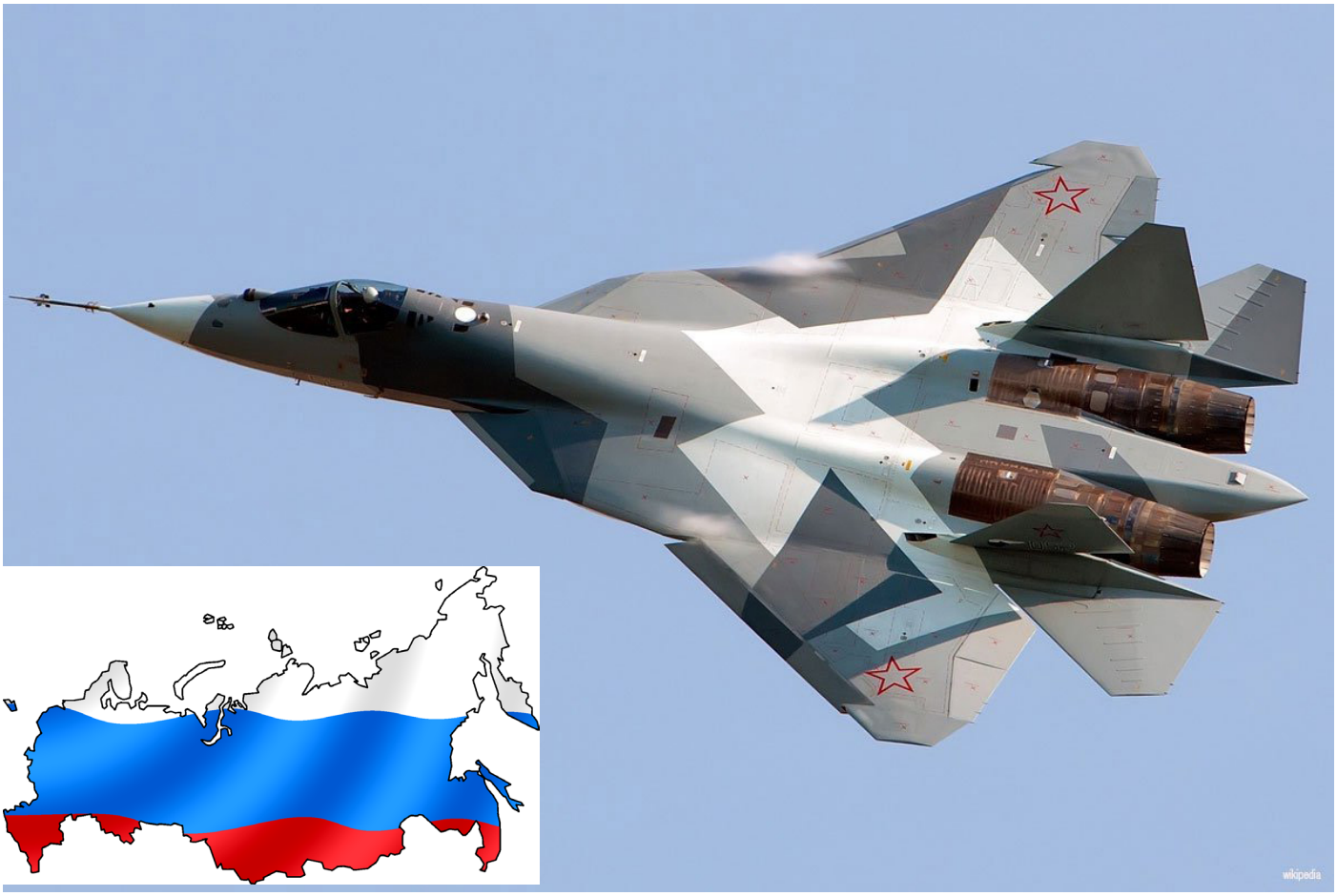

الـروس هـم اليـوم مفتـاح الحـل للمسـألة السـورية مـع تسـليم امـيركي ودولي في ذلـك بعـد ان زجـوا بثقلهـم العسـكري الجديـد في سـورية موسـعين لقاعدتهـم البحريـة في طرطـوس اضـف لانشـائهم لقاعـدة جويـة كبـيرة في اللاذقيـة تضـم عـددا مهما مـن طائراتهـم المقاتلـة والقاذفة المتطـورة مـع قواعـد صواريـخ دفـاع جـوي حديثـة ..... واعلنـوا انهـم يقـودون حلفـا لمكافحـة ارهـاب داعـش يضم كلا مـن العـراق والنظـام السـوري وايـران وبـدأو عملياتهـم العسـكرية سريعـا وبطلعـات جويـة مكثفـة اسـتهدفت مواقـع للجيـش الحـر وقـواه المعتدلـة اتبعوهـا فيـما بعـد بغـارات خجولـة ضـد داعـش .....يـأتي هـذا تأكيـدا عـلى الـدور الـروسي كدولـة عظمـى في سـورية والمتوسـط بعـد ان فقـدوا كل مـن العـراق وليبيـا الدولتـين النفطيتـين وان مفتـاح الحـل بيدهـم مؤكديـن عـلى مصالحهـم في الميـاه الدافئـة التـي سـتعطيهم مجـالا أوسـع للمنـاورة في أوكرانيـا لم يـأتي الـروس لسـورية ليكـرروا تجربتهم في افغانسـتان ولا لتثبيـت الأسـد ونظامـه فمصلحتهـم الحقيقيـة هـي مـع الشـعب السـوري لا مع شـخص ولا نظام ولم ينتظروا ليعلنوا للعـالم ان مفتـاح الحل صار بيدهم بعـد ان ازاحوا الإيرانيين .....مـن الواجهـة التـي تصدروهـا في الحـرب السـورية رغـم مليـارات الـدولارات التـي قدموهـا لخدمـة النظـام في مواجهتهـم المعارضـة السـورية ولذلـك جاء اسـتدعاء الأسـد سرا للمجـئ الى روسـيا منفـردا وتـم نقلـه على طائرة شـحن روسـية وكان اللقـاء بعيـدا عـن البروتوكـولات معلنـين بـكل ثقـة انهـم أصحـاب صلاحيـات مطلقـة في سـورية وان الأسـد لـن يكـون سـوى أداة في يدهـم لاي حـل سـياسي مسـتقبلي ومؤكديـن في الوقـت نفسـه انهـم الضمانـة الوحيـدة في حمايـة الطائفـة العلويـة مـع تسـليم أمـيركي ودولي بدورهـم الجـدي في القبـض عـلى الملـف السـوري وتبقـى المشـكلة الأساسـية هـي مشـكلة انعـدام السـيادة الوطنيـة ام المشـاكل التـي تحمـل وتلـد في كل مرحلـة مشـاكل جديـدة ..... مأسـاتنا الحقيقيـة في المسـألة السـورية .....ان لاسـيادة للسـوريين عـلى مجمـل الوطـن السـوري مـوالاة ومعارضـة وكل مايطـرح مـن تحضـيرات ومقترحـات ومفاوضـات حـول المسـألة السـورية .....لـن يكـون افضـل مـن مفاوضـات اوسـلو .....عـلى الاقـل عـلى المـدى المنظـور.

بقلم الدكتور طلال العبد الله

دراسة موجزة عن محكمة الجزاء الدولية الناشئة عن معاهدة روما

نشأت المحكمة الجنائية الدائمة بموجب معاهدة ما بين عدد كبير من الدول، لتكون أداة فاعلة لمعاقبة مرتكبي الجرائم الجسيمة. والهدف من فكرة إنشاء هذه المحكمة، يترجم بإنشاء محكمة دولية مستقلّة لا ترتبط بأية دولة أو منظّمة عالمية. إلا أن نظام هذه المحكمة جعل منها مرتبطة بشكل أو بآخر بالأمم المتحدة. يعلّق الكثيرون آمالهم على هذه المحكمة للحدّ من الأعمال الإجرامية، لكن لصغر عمرها يبدو مبكّرًا نقد إنجازاتها.

أ-نبذة عن إنشاء المحكمة و مدى صلاحياتها

أنشئت المحكمة الجنائية الدولية الدائمة بموجب معاهدة روما الموقّعة في ١٧ تموز/يوليو ١٩٩٨ من قبل ١٢٠ دولة، ودخلت حيّز التنفيذ في أوّل تموز/يوليو ٢٠٠٢، بعد ستين يومًا من المصادقة على نظامها من قبل ٦٠ دولة (تمّ ذلك وفقًا للمادة ١٢٦ من نظام روما). حتى اليوم يضم نظام روما مائة دولة كان آخرها انضمام دولة المكسيك بعد تصديقها المعاهدة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. إنها أوّل محكمة جنائية دولية دائمة وليست خاصة أو مؤقّتة تنشأ بموجب معاهدة، وهدفها أن لا تبقى الجرائم الأكثر جسامة دون عقاب. يقع مقرّ هذه المحكمة على أطراف مدينة لاهاي في هولندا في مبنى الأرك "L'Arc" كمركزٍ مؤقّت. إن المحكمة الجنائية الدولية لا تحاكم إلا أشخاصًا متهمين وليس دولاً ، كما أنها محكمة مكمّلة للمحاكم الجنائية الوطنية (المادة الأولى من النظام). ومن الدول التي لم توقع على نظام هذه المحكمة هي لبنان و الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل و سوريا و إيران و مصر و المملكة العربية السعودية وتركيا وبالتالي فإنه يستحيل لأية دولة من هذه الدول مراجعة هذه المحكمة وفقًا لنظام روما الصريح، الذي حصر مبدئيًا مراجعة المحكمة من قبل الدول الأعضاء أو من خلال فتح مدعي عام المحكمة تحقيقًا بجريمة معيّنة وقعت على إقليم تلك الدول الأعضاء، أو جرائم إرتكبها أحد أفراد هذه الدول الأعضاء، أو إذا أحال مجلس الأمن الدولي قضية إلى مدعي عام المحكمة وفقًا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة(٩).

وفي حال رفعت أيّة دولة منضمّة إلى معاهدة روما قضية إلى المحكمة الجنائية الدولية وتتعلّق بمواطني دولة أخرى ليست طرفًا في هذه المعاهدة، فيقتضي على هذه الأخيرة أن تقبل اختصاص هذه المحكمة، لتصبح محكمة العدل الدولية صالحة للنظر في القضية (مراجعة المادة ١٢ من نظام روما)؛ وفي حال انضمام الدولتين إلى المعاهدة، فإن نظام المحكمة يمنعهما من رفض الاختصاص، ويكون اختصاص المحكمة إلزامي. كما تجدر الإشارة إلى أن المحكمة الجنائية الدولية الدائمة لا تنظر في الجرائم المرتكبة قبل دخول نظام روما حيّز التنفيذ، أي أنها لا تنظر في جرائم سابقة لتاريخ الأول من تموز/يوليو ٢٠٠٢، وذلك بالنسبة للأعضاء الستّين؛ أما فيما يتعلق بالذين انضمّوا لاحقًا، تنظر المحكمة بالجرائم التي أحيلت إليها من قبلهم منذ تاريخ انضمامهم؛ إلا في حالة واحدة، إذا أعلنت دولة من هذه الدول نيّتها الصريحة بقبول صلاحية المحكمة منذ أول تموز/يوليو ٢٠٠٢ وتعهّدت برغبة التعاون مع المحكمة وفقًا للفصل التاسع من نظام روما (مراجعة المواد ١١ و١٢ من النظام). في ٣١ كانون الأول من العام ٢٠٠٠، وقّعت إدارة كلينتون الأميركية معاهدة روما، لكنها وحتى تاريخه لم تقم بعملية الانضمام. أما إسرائيل وبعد توقيعها على المعاهدة في خطوة أولية وبرسالة موجّهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، قد أوضحت أن ليس لها النية لتصبح طرفًا في المعاهدة؛ وقد سبقتها الولايات المتحدة الأميركية برسالة مشابهة نحو قرابة الأربعة أشهر. أما سوريا وإيران فإنهما كذلك رفضتا الانضمام وبالتالي فإنه يستحيل لأية دولة من هذه الدول مراجعة هذه المحكمة وفقًا لنظام روما الصريح، الذي حصر مبدئيًا مراجعة المحكمة من قبل الدول الأعضاء أو من خلال فتح مدعي عام المحكمة تحقيقًا بجريمة معيّنة وقعت على إقليم تلك الدول الأعضاء، أو جرائم إرتكبها أحد أفراد هذه الدول الأعضاء، أو إذا أحال مجلس الأمن الدولي قضية إلى مدعي عام المحكمة وفقًا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة).

دراسة موجزة عن محكمة الجزاء الدولية الناشئة عن معاهدة روما

Cour Pénale Internationale

International Criminal Court

يستطيع مجلس الأمن الدولي وفقًا للفقرة «ب» من المادة ١٣ من نظام روما، أن يحيل إلى مدعي عام المحكمة أية قضية تنطوي على جريمة أو جرائم نصّ عليها نظام روما في مادته الخامسة، وذلك وفقًا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وتجدر الإشارة أن مجلس الأمن الدولي وبموجب هذه الصلاحية الاستثنائية المعطاة له في نظام روما، له أن يحيل أية قضية إلى مدعي عام المحكمة؛ والأبرز في الموضوع أنه يستطيع إحالة أية حالة لدولة ليست منضمّة أو شريكة في نظام روما(١١)، كما يمكنه أن يحيل أية حالة لدولة منضوية تحت نظام المحكمة. حتى تاريخه، إستعمل مجلس الأمن صلاحيته هذه مرة واحدة، عندما أحال مسألة دارفور في السودان آذار/مارس ٢٠٠٥ إلى مدعي عام المحكمة مع الإشارة إلى أن دولة السودان ليست منضمّة لنظام روما؛ وتوضيحًا لصلاحيات هذه المحكمة، فإنها تنظر حاليًا بأنواع ثلاثة من الجرائم (وفقًا للمادة الخامسة من نظام روما) وهي التالية: جريمة الإبادة الجماعية، الجرائم ضدّ الإنسانية وجرائم الحرب. المادة ١٣ فقرة (ب) من النظام أحدثت فجوة في نظام روما وأضرّت باستقلالية هذه المحكمة، خصوصًا وأن المادة ١٦ من النظام هي الأخطر والتي جعلت عمل المحكمة رهينًا بمجلس الأمن(١٣)، فلقد أعطت لهذا الأخير صلاحية توقيف عمل المحكمة في مسألة معيّنة لمدة إثني عشر شهرًا ، حيث يمنع إجراء أو متابعة أي تحقيق أو أية ملاحقة قد تجري وفقًا للنظام، وذلك عبر قرار صادر عنه (مجلس الأمن) تحت مظلّة الفصل السابع الشهير من ميثاق الأمم المتحدة؛ علمًا أنّ طلب تجديد فترة الإثني عشر شهرًا جائز في ظلّ الشروط ذاتها.

عندما يتصرّف مجلس الأمن بموجب المادة ١٣(ب) من نظام روما، فهو يستند بذلك إلى المادة ٣٩ بوابة الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة التي تنص: يقرّر مجلس الأمن ما اذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عمل من أعمال العدوان، ويقدّم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقًا لأحكام المادتين ٤١ و٤٢ لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه». فاستنادًا لهذه المادة عندما يتصرّف مجلس الأمن بموجب المادة ١٣(ب) عليه أن يبرّر تصرفه بوجود تهديد أو إخلال بالسلم أو عملية عدوان. إن هذه الصلاحية الخارقة المعطاة لمجلس الأمن تستدعي منّا أسئلة عدّة: إن استعمال الفيتو أو حق النقض بطريقة تعسّفية مطّردة، يفقد مجلس الأمن مصداقيته الكبيرة، ويصبح كناية عن مجلس للدول الكبرى، كالدول الثماني الصناعية ، وتنتفي بذلك مقاصد الأمم المتحدة الواردة في الفصل الأول القائمة على المساواة ما بين الدول والشعوب، وعلى حق الشعوب في تقرير مصيرها، وجرت عدت محاولات لتوسعة مجلس الامن وظلت قيد الدراسة دون تطبيق ان هذه الخروقات لنظام روما والتي احدثتها كلا من المادتين /١٣/ و/١٦/ من المعاهدة يوجب علينا ان نكون فاعلين على الارض بالعمل الجاد على وضع استراتيجية عمل مستقبلية للعمل على الخطوات التنفيذية التالية :

١- ايجاد السبل والوسائل الملائمة لتكون هذه المعاهدة ملزمة لجميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة استناداً للقسم الثاني من المادة ٤١

والتي نصت على عدد من التدابير الغير عسكرية الممكن اتخاذها .
٢- بذل جميع الجهود الممكنة لتعديل بعض بنود هذه المعاهدة بما يضمن استقلالية وحياد هذه المحكمة بمنأى عن مجلس الامن.
٣- ايجاد آلية جديدة لتشكيل المحاكم الجنائية الدولية ، بحيث تكون هذه المحاكم مختلطة ومؤلّفة من قضاة محليين (من كلا الطرفين) ومن قضاة دوليين؛ لأنه ووفقًا للمنطق لا ترضى الدولة الخصم كطرف في النزاع بعدم مشاركتها في هذه المحكمة، رغم العقبات التي قد نصطدم بها ولكن لا بد من ايجاد صيغة ملائمة لذلك ان ميثاق الأمم المتحدة لم ينص صراحة على إعطاء صفة تشريعية لمجلس الأمن الدولي ولم يذكر له أي دور في إنشاء محاكم جنائية دولية ، علمًا أن هذه المحاكم ليست من عداد الأجهزة الرئيسة أو الفرعية للأمم المتحدة. ، ولا نعتقد أن إنشاء المحاكم الجنائية الدولية يدخل تحت هذا الباب السابع، ولم نر أي ذكرٍ لأية صلاحية في هذا الموضوع. إلاّ أن مجلس الأمن الدولي إستند في قراراته هذه بإنشاء محاكم جنائية دولية خاصة إلى المادة الحادية والأربعين(٤١) من الميثاق حيث جاء فيها: «لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلّب إستخدام القوّات المسلّحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء «الأمم المتحدة» تطبيق هذه التدابير إلاّ أن هذا النص تمّ تفسيره على هذا النحو. ولكن نشير إلى أن القسم الثاني من المادة ٤١ نص على عدد من التدابير على صعيد التعداد لا الحصر، فجاء فيها: «... ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفًا جزئيًا أو كليًا وقطع العلاقات الدبلوماسية»؛ ولم يشر في تعداده لهذا الموضوع. فبموجب المادة ٢٨ من ميثاق الأمم المتحدة، «... تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الأخرى (أي غير الإجرائية) كافة بموافقة أصوات تسعة من أعضائه تكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة،...» ؛ مع العلم أن مجلس الأمن يتألّف من خمسة عشر عضوًا من الأمم المتحدة، وتكون جمهورية الصين، وفرنسا، وروسيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأميركية أعضاء دائمين فيه (راجع المادة ٢٣ من الميثاق). ويقتضي التنويه بأن قرارات مجلس الأمن نافذة وتلزم جميع الدول وهي واجبة التطبيق وهذا ما يفهم من نص المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة: «يتعهّد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق(٢٢).» وتجدر الإشارة إلى أن ما يميّز قرارات مجلس الأمن عن قرارات الهيئة العامة للأمم المتحدة أن قرارات الأولى نافذة وواجبة التطبيق، في حين أن الثانية هي مجرّد قرارات لها قيمة معنوية وتصدر بشكل توصيات لا تلزم الأعضاء إلا أخلاقياً.

إعداد رئيس المنظمة
المحامي رامي حميدو

بيان تضامني لمنظمة الكواكبي لحقوق الانسان مع الناشط السلمي وعضو التحالف المدني السوري تماس الناشط المدني محمد صالح معروف

أقدمت عناصر تابعة لقوى الامن الجوي التابعة للنظام السوري على اعتقال الناشط السوري عضو التحالف المدني السوري محمد صالح المعروف من بيته في مدينة حمص يوم الجمعة ٢٣-١٠-٢٠١٥ الذي لعب دورا سلميا هاما في توطيد علاقات التفاعل والسلم الأهلي بين مختلف الطوائف والمذاهب في مدينته حمص ....والناشط محمد صالح معروف معارض سابق امضى ١٢ عاما في سجون النظام انتهت بإطلاق سراحه عام ٢٠٠٠.

ان منظمة الكواكبي لحقوق الانسان اذ تدين اعتقال هذا الناشط السلمي وتدين العقلية الإلغائية التسلطية للنظام التي تنظر الى كل مواطن سوري بعقلية « من ليس معي فهو ضدي « فإنها تحمل النظام كامل المسؤولية عن سلامة السيد محمد صالح معروف وتدعو الى اطلاق سراحه كما تدعو كافة المؤسسات الحقوقية والإنسانية الى التضامن مع هذا الناشط والسعي بكل الوسائل لإطلاق سراحه كما نعتبر ما حصل للناشط محمد صالح تعديا جديدا على حقوق الانسان يضاف الى الملفات الكثيرة السابقة وعلى الحريات العامة والشخصية كما نعلن تضامننا ووقوفنا الى جانب التحالف المدني السوري في هذه القضية ونحمل النظام السوري المسؤولية الكاملة عن حياة الزميل أبو علي وكل المعتقلين والمختطفين المخفيين قسرا .

الحرية للزميل محمد صالح ولكافة المعتقلين .

٢٠١٥/١٠/٢٥

أنيكا فينبرغ

مدرسة علوم وكيمياء
إجازة في الكيمياء العضوية
ناشطة في بناء مجتمع محلي متكامل في هالمستاد

حوار اجراه معها المحامي رامي حميدو رئيس المنظمة

انيكا فينبرغ مدرسة علوم وكيمياء ولديها إجازة في الكيمياء العضوية وامتحان الرئيسي متحمسة للعمل ساهمت وتساهم في بناء مجتمع محلي متكامل في هالمستاد كان لها دور هام في دعم مبادرات لمنظمة الكواكبي وكان لنا شرف العمل المشترك مع المجلس البلدي لهالمستاد عن طريقها. التقينا بها في مقر عملها في ساعة الاستراحة وهي منهكة ومتعبة وتستعد لاجتماع اخر في مكان اخر لتساعد اشخاص اخرين بكل ما تستطيع وكان لنا معها هذا اللقاء:

هل يمكنك ان تخبرينا من هي انيكا فينبرغ؟ ماذا تدرسين؟ وما عملك؟

اسمي هو انيكا فينبرغ وانا اعمل في هالمستاد منذ عام ٢٠٠٨، بدأت ك رئيسة لقسم العمل والتعليم في ١ نيسان، انا مسؤولة عن الاندماج وانا بالأصل أستاذة كيمياء وعلوم احياء ولدي إجازة في الكيمياء العضوية والامتحان المعياري.

لاحظنا حبك لهذا العمل والجهد الكبير الذي تبذلينه في هذا المجال ما هو تعليقك على هذا؟

نعم انا احب عملي , انه هام من اجل هالمستاد وهام من اجل اللاجئين لدينا ليحصلوا على تقبل افضل. السلوك الإيجابي شيء أساسي لحياة جيدة في بلد جديد. تعتبر السويد من افضل البلدان في مجال حقوق الانسان , بشكل عام كيف تنظرين الى مستقبل السويد في ظل العدد الكبير من اللاجئين من بلدان ديكتاتورية, هل تظنين ان هذا سيشكل تهديد للسويد؟ هل تعتقدين انه يجب ان نتخذ إجراءات من اجل الوافدين الجدد لتدبر الاختلاف الكبير في الثقافات؟

اعتقد أنك محق تماما في انه يجب علينا مراعاة اختلاف الثقافات ولكن في نفس الوقت علينا الاهتمام بالأمور المشتركة، عبر الحوار واللقاءات يمكننا التأثير في أناس اخرين. في المناقشات العميقة حيث الناس تأخذ انطباعات عن بعضها البعض وتعكس هذه الانطباعات. السويد هي مجتمع مفتوح تتوفر فيه الثقة بالحكومة والسلطات، ونحن تعودنا على الجرأة في التعبير عن أنفسنا عبر التحدث والكتابة. وربما نحن ننتمي الى أي دين قد يعجبنا او نتركه, نحن تعودنا على الفردية حيث اعتاد كل شخص ان يقوم بما يريده وعلى طريقته هو. هناك حقوق هي مهمة للسويد ومهم للواصلين الجدد ان يفهموها، هذه الحقوق نفسها توجب عليهم احترام الناس الاخرين وخياراتهم وقد تكون خياراتهم مختلفة. في سياق حقك للتعبير عن نفسك فانه لا يحق لك الإساءة الى أحد. في إطار عملنا للحقوق المدنية على الواصلين الجدد ان يحصلوا على هذه المعارف. لسوء الحظ ان الحصول على اللجوء يستغرق وقتا طويلا , ولكن في نفس الوقت انه مهم ان نبدأ التدريب على الطريقة السويدية في الحياة خلال فترة الحصو على اللجوء. حاليا, حوادث و هجمات ضد الوافدين الجدد قد ازدادت وبعبارة أخرى أصبحت جرائم على أساس عنصري؟

من الصعب القول انها على أساس عنصري او ان مبنية على ان الناس تخاف من المجهول, في كل الحالات انها جريمة ويجب ان يعاقب مرتكبها وهذا غير مقبول كليا تعريض الناس للتهديد او للعنف.

هل تظنين ان هذه الاعمال هي رسائل موجهة الى الحكومة السويدية بان عليها ان تتوقف عن استقبال اللاجئين؟ او انها تصرفات فردية تعكس وجهة نظر المعتدين فقط؟

اظن انها الاثنين معا، لكن هذه الاعمال بعيدة عن التأثير على قرارات الحكومة

ما هي وجهة نظرك عن مستقبل العمل الإنساني في السويد عموما وفي هالمستاد خصوصا؟

هل تعني حقوق الانسان\ الحقوق المدنية. العديد من البلدان في العالم تسير ولكن ببطء نحو الديمقراطية. الناس يتلقون التعليم وإذا أعطيت لهم الفرصة فانهم سوف يعبرون عن أفكارهم التي من الممكن ان تغير المجتمعات نحو الديمقراطية، هذا يعني ان كل شخص يستطيع ويجب عليه المساهمة في تطوير البلد والمساهمة في نموه. وهذا ينطبق على السويد وينطبق على هالمستاد.

هل تعتقدين اننا قادرين على تطوير هذا العمل بالتعاون مع بعضنا؟

بكل تأكيد، بالاستماع الى كل الأطراف وأفكار الطرف الاخر يمكننا ان نكون حتى أفضل مما نحن عليه، حضارات مختلفة وطرق تفكير مختلفة يمكنها ان تقود الى أفكار جديدة، وانا أتطلع الى ان تتطور السويد وهالمستاد بالتوازي مع الوافدين الجدد.

حملة عدالة لا إنتقام

منظمة الكواكبي لحقوق الانسان تطلق حملة (عدالة لا انتقام)

الحملة تستهدف المناطق الخارجة عن سيطرة النظام في ريف ادلب

تهدف الحملة لحشد المناصرة للقضاء المدني والرد على انتهاكات المحاكم الشرعية لحقوق الانسان

بدعم من منظمة بيتنا سوريا
حملة مناصرة تنفذها
منظمة الكواكبي لحقوق الانسان بعنوان
عدالة لا انتقام

BAYTNA SYRIA بيتنا سوريا

HUMAN RIGHTS ORGANIZATION ALKAWAKIBI * H.R.O.K. * منظمة الكواكبي لحقوق الانسان

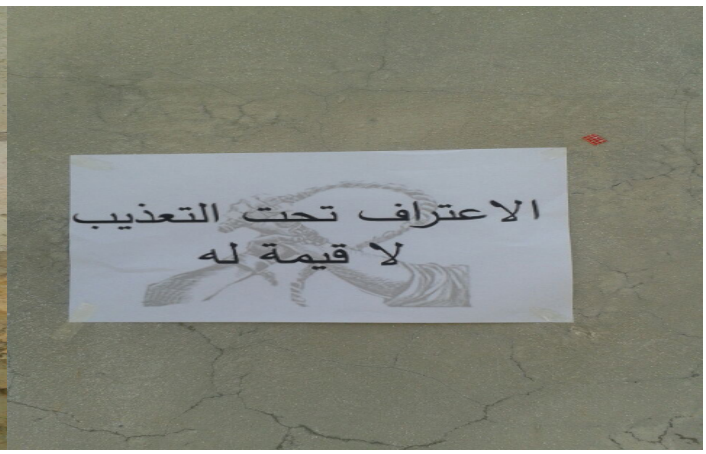

أوروبا وقدموس

أوروبا وقدموس:

أوروبا اسطورة يونانية وكأي اسطورة هي معتقد راسخ في عقول وقلوب الاغريق لكنهم لايعرفون اول من رواها ولا تاريخ انتشارها لكن التاريخ نقلها لنا عن طريق الشاعر الاسكندراني «موسيخوس «الذي دونها في القرن الثاني الميلادي وبالطبع هي اقدم من ذلك بقرون عديدة وقد وصفها موسيخوس بانها اسطورة اغريقية أي انها من المعتقدات الشعبية المحفورة في نفوس الاغريق فاوروبا الاميرة السورية الجميلة التي قام بخطفها كبير الالهة اليونانية «زفس «من شاطئ البحر السوري واختفت بعيدا وراء الأفق حيث تغرب الشمس في ارض سميت باسمها « أوروبا «واسم أوروبا هو من اصل سوري اكادي هو « غاروبا « أي غروب الشمس وقد كان لها ثلاثة اخوة هم «قدموس» «وفينيقوس» « وكبلليكوس» وربما (قبليقوس) كانت أوروبا رائعة الجمال ولها روح الهية كون والدها الملك «اوغينور «...من سلالة الآلهة فهو ابن بوزيدون اله البحار (ومعروف ان السوريين الفينيقيين هم سادة البحار في العالم القديم)وامها « ليبيا» التي أعطت اسمها الى الشمال الافريقي .....وتروي الأسطورة ان أوروبا وفي احدى الليالي المقمرة وهي نائمة في قصرها بكابوس مخيف ان امرأتان مهمتان كانتا تتنازعان عليها الأولى تعرفها وهي واسمها آسيا وكانت تسحبها صوبها وتقول انها لي وانا من ولدتها والثانية لا تعرف من هي تشدها أيضا صوبها وتقول انها لي انا وقد وهبني إياها كبير الآلهة زيوس وما لبثت ان قررت مغادرة قصرها والذهاب الى الشاطئ مع وصيفاتها وارادت الاستحمام في جدول يصب في البحر ثم اتجهت صوب شاطئ البحر القريب وفي تلك الاثناء كان الاله « زيوس» في سمائه يراقب البحر فاصيب بالدهشة حين رأى صبية رائعة الجمال ساحرة تلهو مع رفيقاتها على الشاطئ السوري واخذ يتفحص جمالها وهو مفتون بها ...ولقد أصيب بضربة حب صاعقة فلم يتمالك نفسه من جنون الحب الذي اجتاحه فقرر النزول الى الأرض ليخطف هذه الصبية الساحرة الجمال رغم معرفته لغيرة زوجته الشديدة « هيرا» فتقمص شكل ثور رائع الجمال ذهبي اللون وله قرنان كهلالي اول الشهر تتوسطهما دائرة فضية اللون على جبين وتفوح منه رائحة عطر سماوي لامثيل له في الأرض فاقتربت منه الاميرة السورية ولمسته بيدها بلطف فصدر منه خوارا جميلا كموسيقى الهية وانحنى زيوس كبير الالهة لترى ظهره العريض وكأنه يدعوها للركوب على ظهره فاستجابت لذلك ومان ركبته

حتى انطلق سريعا صوب الغرب وغاب عن الرؤية في نهاية البحر لم يغص الثور في الماء فقد كان الموج يهدأ أمامه وتصبح المياه صافية ساكنة وهو يركض على صفحتها.....فخافت أوروبا وتمسكت بيدها في قرنه وباليد الاخرى ثوبها حتى لايطير ويبتل بالماء، فقد أصبح من سرعة الثور كالشراع... وبعد فترة ظهر إله البحر وملائكة المياه على ظهر الدلافين تواكبه كجوقة احتفالية من اليمين واليسار يزغردون ويهللون لهذا الزواج الإلهي.....لقد تزوج زيوس أوروبا واخذ زيوس يهدئ من روع محبوبته فعرَّفها على نفسه وقال لها إنه كبير الآلهة وإنه ليس له غاية إلا الحب والزواج... .....ثم عرج على جزيرة كريت، حيث أقيمت له ولمحبوبته احتفالات عظيمة وعمَّت الأفراح ثم تابع رحلته باتجاه اليابسة الكبرى أثمر زواج كبير الآلهة من أوروبا بعدة أولاد أشهرهم (مينوس) و(رادامانتوس) اللذان كوفئا على عدالتهما في الأرض فجعلهما حاكمين على الأموات..." وأغدق كبير الآلهة على أوروبا هدايا وعطايا عديدة منها: فسخر لها حارساً يمنع سفن الأعداء من الاقتراب الى مكان وجودها. أهداها كلباً سلوقياً لا يخطئ طريدته. وأهداها حربة صيد لا تخطئ الهدف. جعل أوراق شجرة الدلب التي نزلا تحتها خضراء طيلة العام. كرم الثور الذي تقمص هيئته فجعله أحد الأبراج السماوية. (برج الثور). أطلق اسم زوجته المحبوبة (أوروبا) على الأرض التي تزوجها عليها. وحين علم (أجينور) ملك صور باختطاف ابنته أوروبا ..... فأرسل أخاها قدموس في إثرها للبحث عنها وعندما وصل إلى طيبة استقبله أهلها بالترحاب وهناك علمهم الأبجدية السورية الفينيقية وأنشأ مدينة (كاداميا).. حمل الإغريق هذه العقيدة دائمًا بأن سوريا هي موطن اسم أوروبا ومهدها واليها تتجه انظارهم وصار ملوك اليونان يفضلون الزواج بنساء سوريات ومازالوا يعتبرون السوريين معلميهم فقدموس علمهم الكتابة واعطاهم الابجدية السورية .....وعندما جاء الإغريق مع الإسكندر المقدوني إلى سوريا في القرن الثالث ق.م كان لسورية الكثير من القداسة لدى الاغريق فأنشأوا مدينة أطلقوا عليها مدينة أوروبا وهي التي يطلق عليها اليوم صالحية الفرات في دير الزور شرق سوريا.

الدكتور طلال عبدلله

المُقعد المسنّ

المعاق في بلادنا مأساة ومعاناة لا تنتهي : انهى حياته حرقا من ظلم ذوي القربة توفيق خوام سوري الجنسية مواليد ١٩٣٧ يقيم في لبنان من فترة زمنية طويلة كان يملك محل لصيانة المفروشات المنزلية ولكنه فقده وتعرض لحادث مروري وبترت رجله واصيب بالشلل لم يكن لديه اولاد لكن له اقارب رفضوا اقامته معهم ويقيم في الشوارع من قرابة السنة وقبل ان ينهي حياته تم ادخاله المشفى عن طريق فاعلين خير لأنه مريض جدا ودفعوا تكاليف علاجه وبعد خروجه من المشفى رجع الى بيته في الشارع لأن أبناء أخوته لم يقبلوه للعيش معهم فقرر ان ينهي حياته وينتحر يوم الحادث ١١ ايلول ٢٠١٥ في مدينة بيروت تحت جسر البسطا : وزع على الاطفال كل شيء كان معه مما أعطوه إياه الناس وطلب من احد الاطفال ان يشتري له بنزين شرب قسم ورش المتبقي على نفسه وحرق نفسه والظلم الاشد من اقربائه انهم تأخروا باستلام جثته من المشفى ليواروه الثرى .

منظمة الكواكبي لحقوق الانسان تدق ناقوس الخطر وتطرح السؤال التالي: ما الذي سيفعله الاف الأشخاص الذين اصبحوا من ذوي الإعاقة ممن خلفهم النزاع المسلح في سوريا؟

ثائر بلال

Justice Not Revenge

Alkawakibi Organization for Human Rights launches campaign (justice not revenge) in the areas outside of regim control in the countryside of Idlib so as to mobilize civil advocacy to eliminate violations and to respond to the sharia courts violations against human rights

BAYTNA SYRIA بيتنا سوريا

Akawakibi Organization & Baytna Syria

HUMAN RIGHTS ORGANIZATION ALKAWAKIBI H.R.O.K. منظمة الكواكبي لحقوق الإنسان

each one's own way. There are rights that are important to Sweden and important to understand as a new arrival. The same rights gives also the duty to respect other people and their choices may not be the same as yours. In your right to express yourself is also a duty not to offend anyone. Within the framework of civics get the new arrivals this knowledge. Unfortunately, it takes quite a long time before getting the asylum case reviewed. It is therefore important that we start training the Swedish way of living during the asylum period

Recently, accidents and attacks on new arrivals to Sweden have become numerous. In other words, they became racial crimes?

It is actually difficult to tell whether it is racially motivated or if it´s people who are afraid of the unknown. In any case, it´s a criminal act that must be punished. It is completely unacceptable to expose other people to threats and violence.

Do you think they are messages directed to the Swedish government calling it to stop that? Or they are individual actions expressing the view of aggressors only?

I think it's both, but it is´nt a way to try to influence the government.

What is your opinion about the future of human work in Sweden generally and in Halmstad city particularly?

Do you mean the human rights / civil rights. Many countries in the world is slowly but surely moving towards a democratic way of life. If people receive education. If given the opportunity to express their thoughts and ideas that will move societies towards a democratic system. This means that everyone can and must help to develop the country and contribute to growth. It applies to Sweden and it applies to Halmstad

Do you think we are able to develop this work with a cooperation between us?

I am sure we can. By listening to each other and each other's ideas, we can become even better together. Different cultures and different ways of thinking can lead to new ideas. I look forward to see Halmstad, Sweden develop along with its new citizens.

Prepared by
Mr. Rami Hamido
Head of the Organization

Annika Vannerberg

is a teacher of chemistry and biology

She also has a licentiate degree in organic chemistry and a principal exam Excited to her work

Contributed and contribute to building an integrated community in Halmstad

It had an important role in supporting the initiatives of the Organization of interplanetary And he had the honor of working together with the Municipal Council of Halmstad in which

Can you tell us who is Annika. What is her study? And what is her work?

My name is Annika Vannerberg and I been working in Halmstad since 2008, first as Head of Educational and labor department. Since April 1, I am responsible for the integration. I am originally a teacher of chemistry and biology, and also has a licentiate degree in organic chemistry and a principal exam.

we note your big love to this work, we all noticed that you are working hard in this field ?

Yes I do love my work work. It is important for Halmstad and it is important for our refugees that they get a good reception. A positive attitude is a prerequisite for a good life in the new country.

Sweden is considered one of the best countries in the field of human rights. In general, how are you looking to the future of Sweden in the shadow of coming large numbers of refugees from dictatorial countries; do you think this thing threatens the future of Sweden? Do you think we should do something for those new arrivals to manage this big difference in cultures?

I think you are absolutely right that we need to pay attention to our cultural differences but also the similarities. It is through meetings and conversations we can influence other people. In the deep conversation where people take impressions and reflect together. Sweden is an open society with a good trust in authorities and government. We are accustomed to and dare to express ourselves in speech and writing. We may belong to any religion we like it or lump it from religion. We are individualists and used to doing things on

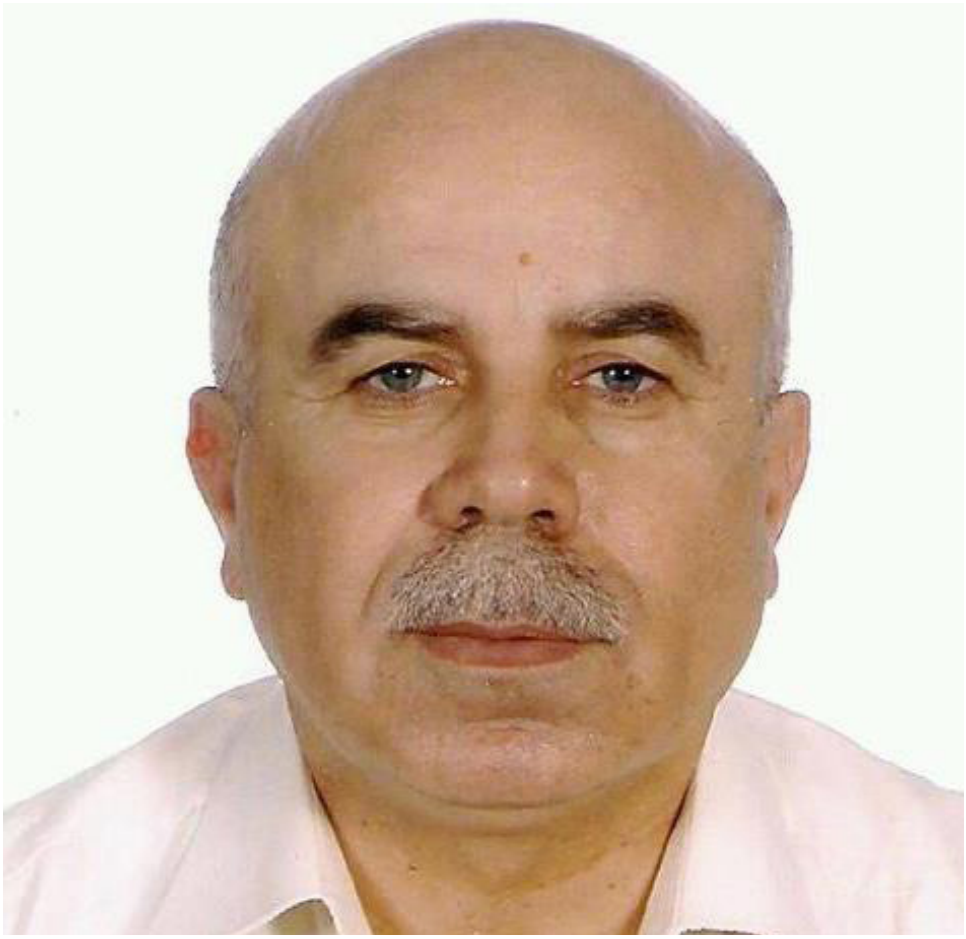

A statement of solidarity by Alkawakibi Organization for Human Rights With peace activist and member of the Syrian Civil Alliance TAMAS Civil rights activist Mohammed Saleh Maarof

The air forces security of the Syrian regime had arrested the Syrian activist and Civil Alliance member Mohammed Saleh Maarof from his house in the city of Homs on Friday 23-10-2015. Who plays a peaceful role in the consolidation of an important interaction and civil peace among the various sects and creeds in his city Homs .... Mr. Mohammad is a former activist who spent 12 years in regime prisons ended with his release in 2000.

Alkawakibi organization for human rights condemn the detention of this peaceful activist and it condemn the dictator mentality of the Syrian regime which consider that everyone who is not with me thus he is against me,

we put the full responsibility for the safety of Mr. Mohammed Saleh on the Syrian regime side and we call for his release also the solidarity by all human rights institutions with the activist and the seeking by all means to secure his release.

We consider what happened to the activist Mohammed Saleh, a new attack on human rights added to the previous many files and an attack on public and personal freedoms as we announce our solidarity and we stand by the Syrian Civil Alliance in this case and hold the Syrian regime fully responsible for the lives of fellow Abu Ali and all detainees and abductees Hidden forcibly.

Freedom to colleague Mohammed Saleh and all detainees.

25/10/2015

Great musician Joshua Bell

A man sitting in the morning of a cold day in January in the subway station in Washington, and began playing the violin pieces of music by Beethoven.

The man played for 45 minutes, during which over thousands of people passed there, most of them are going to work in the midst of the morning, after three minutes a man in the fifties of his age noticed the musician standing and playing on his instrument , relieves a little bit of his walk, and stand for a few seconds then continues his way. A minute later the musician gets the first dollar a woman threw it to him in his violin incubator, and without stopping for one moment A few minutes later, someone was based on the wall to listen to him, but after a few moments he looked at his watch and walks back again. Clearly he was late for work. And one of the most interested people in the man was a child of about three years, holding the hand of his mother and walking beside her non-stop, but his look was with the musician, even after being away from the musician, the child walked as he looked back, and this has happened with many of the other children.

All parents, without exception, forced their children to walk despite the reviews and the attention of children

And after another 45 minutes of playing the violin, only six people are the ones who stopped and listened to the playing for a while and then they went away. About twenty people gave him money and continued walking in a hurry.

He collected $ 32 so far. After the completion of the play, silence spread in the subway station, but no one noticed that, and no one applaud to him or thanking him.

Passers-by did not know that the violinist was Joshua Bell who is one of the most and the best musicians in the world. He was playing one of the most complex pieces of music written on the violin in the world, valued at $ 3.5 million which he had played two days ago in a hall full of people in a theater in Boston and the price of the card was $ 100. Joshua Bell, who was disguised, has played in an underground station as part of a social experiment conducted by the Washington Post about perception, taste and priorities in humans.

The skeleton outlines of this experiment were:

In a public and crowded environment and at an inappropriate time:

Do we have the ability to feel beauty?

Do we stop to appreciate beauty?

Can we distinguish the talent in an unexpected place?

If we do not have time to stand up for a moment and hear the playing of the greatest musician of the most beautiful piece of music in the history of art, I wonder how many other beautiful things that we are going through every day without paying any attention to them?

Prepared by:

Chairman of the Organization

Lawyer Rami Hamido

A Brief Study about the International Criminal Court emerging from Rome treaty

on the second section of Article 41, which stipulates a number of non-military measures can be taken.

2- making all possible efforts to amend some provisions of this Treaty so as to ensure the independence and impartiality of the court away from the UN Security Council..

3- creating a new mechanism for the formation of international criminal tribunals, so that these courts should be mixed and composed of local judges (of both parties) and international judges; because, according to the logic, opponent state does not accept, as a party to the conflict, not to participate in this court, despite the obstacles that may come up against us But it is necessary to find a suitable formula for it

The United Nations Charter did not explicitly give the legislative task to the UN Security Council and did not give it any role in the establishment of international criminal tribunals, note that these courts are not the main or subsidiary institutions of the United Nations. We do not believe that the establishment of international criminal tribunals enters under this section VII, we have not seen any mention of any validity in this topic. However, the UN Security Council based its decisions in the establishment of a special international criminal tribunals to Article forty-first (41) of the Charter, which states:

The Security Council may decide what measures not involving the use of armed forces to implement its decisions, and it may call to "the United Nations' members to apply such measures.

However, this text has been interpreted as such. But we point out that the second part of Article 41 provides a number of measures , some of them, saying: "... and may be, including the interruption of economic relations and of rail, sea, air, postal, telegraphic, radio and other means of transportation, complete or partial and the severance of diplomatic relations "; did not refer to this topic. ..

Under Article 28 of the Charter of the United Nations, "... Decisions of the Security Council resolutions are made in all other matters (i.e. non-procedural) vote of nine of its members are including the concurring votes of the permanent members, ..."; knowing that the Security Council is composed of Fifteen members of the United Nations, and the Republic of China, France, Russia, the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, and the United States s as permanent members (see Article 23 of the Charter). It requires noting that the Security Council resolutions are binding all states and is applicable and this is what is understood from the text of Article 25 of the Charter of the United Nations:

"Members of The United Nations agree to accept of the Security Council resolutions and their implementation in accordance with the present Charter (22)." It should be noted that what distinguishes the Security Council resolutions on the decisions of the general assembly of the United Nations that the first decisions are obliging and applicable, while the second is just the decisions that have moral value and issue recommendations that only morally obliges members

Prepared by:

Chairman of the Organization

Lawyer Rami Hameedo

A Brief Study about the International Criminal Court emerging from Rome treaty

tration of Clinton signed the Treaty of Rome, but to date it has not joined. As for Israel, and after signing the treaty initially and in a letter addressed to the Secretary General of the United Nations, it has made it clear that is not her intention to become a party to the treaty; the United States preceded it by a similar letter from nearly four months. As for Syria and Iran, they also refused to join it and therefore it is impossible for any of these countries to review this court in accordance with the explicit Rome Statute , which initially confined the review of the court by member states or by opening the Prosecutor of the Tribunal investigating a particular crime occurred on the territory of that Member States, or crimes committed by one of the citizens of these Member States, or if the UN Security Council referred the case to the Prosecutor of the Tribunal in accordance with Chapter VII of the Charter of the United Nations.

The UN Security Council can, in accordance with paragraph "b" of Article 13 of the Rome Statute, transmit to the Prosecutor of the Tribunal any case involving the crime or stipulated by the Rome Statute in the fifth article of crimes, and in accordance with Chapter VII of the Charter of the United Nations. It should be noted that the UN Security Council, under the exceptional authority given to him in the Rome Statute , can refer any case to the Prosecutor of the Tribunal; and the most prominent in the subject that it can refer any case to a state which is not bound or a partner in the Rome Statute (11), and can transmit Any situation of state under the umbrella of the court system. Up till now , the Security Council use This validity once, when it referred the Darfur issue in Sudan March / March 2005 to the Prosecutor of the Court.

With reference that the State of Sudan is not bound to the Rome Statute.

And for clarification of the powers of this Court, it is currently considering three types of crimes (according to Article V of the Rome Statute), they are the following:

the crime of genocide, crimes against humanity and war crimes.

Article 13, paragraph (b) of the system created a gap in the Rome Statute and hurt the independence of this court, especially because Article 16 of the rules is the most serious and which made the work of the Court dependent on the Security Council (13), it has given the latter the validity of stopping the court work in a particular issue for a period of twelve months, where prohibited or pursue any investigation or prosecution may take place in accordance with the system, by a decision issued by the (Security Council) under Chapter VII of the famous Charter of the United Nations umbrella; note that the request for renewal of the twelve-month period is permissible under the same conditions.

When the Security Council acting under Article 13 (b) of the Rome Statute, to do so it is based on Article 39, Chapter VII of the Charter of the United Nations, which states:

Security Council decides whether there had been a threat to the peace, violation or what action took place from acts of aggression and shall make recommendations, or decide what measures shall be taken in accordance with Articles 41 and 42, to maintain international peace and security or restore.

"Based on this Article, when the Security Council acting under Article 13 (b) it should justify acting by the existence of threat or aggression or breach of the peace process. This extraordinary authority given to the Security Council call us to ask several questions:

The use of the veto in an arbitrary manner steadily causes the Security Council lose of its big credibility, becomes a council of the the major states, such as Eight industrialized nations, and there is no existence of purposes of the United Nations contained in the first chapter based on equality between states and peoples, and the right of peoples to self-determination.

There was promised attempts to expand the Security Council and has been under study without application.

The breaches of the Rome Statute and which are brought about by each of the articles / 13 / and / 16 / of the Treaty requires us to be active on the ground to work hard to develop future business strategy to work on the following operational steps:

1- finding appropriate ways and means to make this treaty binding on all member states of the United Nations, based

A Brief Study about the International Criminal Court emerging from Rome treaty

Permanent Criminal Court was originated under a treaty between a large number of countries, to be an effective tool to punish the perpetrators of serious crimes. The aim of the idea of establishing this court is translated by establishing an independent international court that is not linked to any state or international organization. However, the court system has made it more or less linked to the United Nations. Many hang their hopes on the court to limit the criminal acts, but because of its small age, it is early to criticize its achievements.

A- About the establishment of the court and the extent of its powers.

Permanent International Criminal Court was established by the Treaty of Rome, signed on July 17, 1998 by 120 countries, and entered execution at the beginning of July 2002, after sixty days from the approval of its system by 60 countries) was done in accordance to Article 126 of Rome Statute). Until today, Rome Statute includes one hundred states, the most recent is the accession of the State of Mexico after its ratification of the treaty on 28 October 2005. It is the first permanent international criminal court and not private or temporary established under the Treaty of Rome system includes a hundred countries, and its goal is not to remain the most serious crimes to go unpunished. This Court's seat is on the outskirts of the city of The Hague in the Netherlands in the Arc "L'Arc building" as a temporary center. The International Criminal Court prosecutes only accused persons and not states, it is also complementary to national criminal courts (Article I of the system). Among the states that have not signed on the system of this court : Lebanon , the United States of America , Israel, Syria, Iran, Egypt, Saudi Arabia and Turkey

Thus it is impossible for any of these countries to review this court in accordance with the explicit Rome Statute, which initially confined the review of the court by member states or by opening the Prosecutor of the Tribunal investigating a particular crime occurred on the territory of that Member States, or for crimes committed by one of the members of these Member States or, if the UN Security Council referred the case to the Prosecutor of the Tribunal in accordance with Chapter VII of the Charter of the United Nations.

In the case of any member state raised the issue to the International Criminal Court and related to the citizens of another state is not a party to this Treaty, the latter should accept the jurisdiction of this court, so that the International Court of Justice becomes valid to consider the issue (revision of Article 12 of the Rome Statute) ;. In the case of the two countries to join the treaty, the court system prevents them from refusing jurisdiction, and jurisdiction of the Court becomes compulsory.

It should also be noted that the permanent International Criminal Court does not consider crimes committed before entering the Rome Statute into application , that is, it does not consider past crimes before the first of July 2002 , in respect of the 60 members of the session; With regard to those who joined later, the Court considers the offenses referred to it by them since the date of joining; however, in one case, if such state announced its explicit intention to accept the court validity since the first of July 2002 and pledged the willingness to cooperate with the Court in accordance with Chapter IX of the Rome Statute (Revise Articles 11 and 12 of the Rules).

In December 31 of the year 2000, the American adminis-

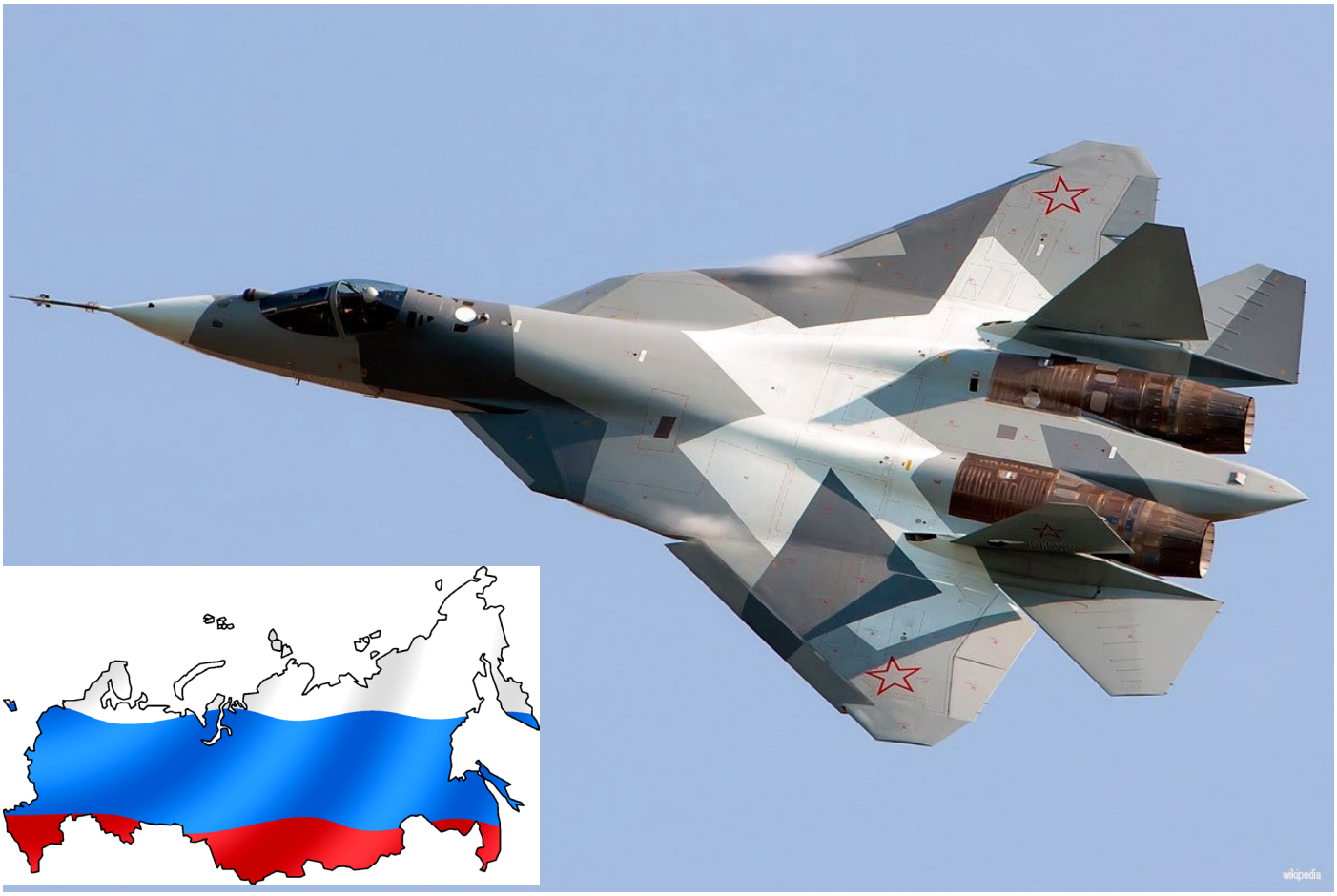

Russians are the key of the Syrian problem solution with an American and international presumption after they enter with their new military weight in Syria widening their naval base in Trtus in addition to establishing a big air base in Latakia containing a lot of their sophisticated fighter and thrower planes with platforms for launching modern air defence missiles.

They announced that they are leading an alliance for fighting Daash terrorism. This alliance includes Iraq, Syrian regime and Iran. They started their military operations rapidly and intensive air strikes targeted Free Army sites and it›s moderate forces followed by shy strikes against Daash. Such things are stressing Russia›s role as a superpower in Syria and the Mediterranean after losing Iraq and libya, two oil states. They also stressed that the key of solution is in their hands stressing their interests in the warm waters which will give them wider domain for manoeuvre in Ukraine. Russians don›t come to Syria to repeat their experience in Afghanistan or to protect Assad and his regime, their real interest is with Syrian people not with a person or his regime; they don›t wait to announce for the world that they have the key of solution after they displaced Iranians from their place in the Syrian war despite billion dollars they paid to protect the Syrian regime against the Syrian opposition. So they called Assad to come to Russia alone confidentially. He is taken on Russian freight plane. The meeting was away from protocols announcing that they have absolute authority in Syria and Assad is just an instrument in their hands for any future political solution. They also stressed that they are the only guarantee for protecting Alawites with an American and international admission with their serious role in grabbing the Syrian file. The main problem is the lack of national sovereignty in front of problems which brings new problems in each phase. Our real tragedy in Syria is that Syrians have no sovereignty on the whole Syrian country both for opponents and loyalists. All preparations, negotiations and proposals about the Syrian problem will not be better than Oslo negotiations, at least for the foreseeable future

Dr. Talal Alabdallah

15th issue November 2015 Distributed for Free

ALKAWAKIBI MAGAZINE

Alkawakibi Organization lunches advocacy campaign Justice Not Revenge with fund from Baytna Syria

A Brief Study about the International Criminal Court emerging from Rome treaty

Interview with Annika Vannerberg

www.alkawakibi-sy.org

website code